**قضية:**

"محمد" مزارع بمدينة سطيف اعتاد شراء كمية من القمح، جزء منها يعيد بيعها كبذور لغيره من الفلاحين، وجزء آخر يستعمله كبذور خاصة به، والباقي من الكمية البالغ 200 طن من أصل 250 طن يحوله إلى دقيق ثم يبيعه، وهذه البذور كان يشتريها من إحدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي اشترت بدورها من "محمد" كمية من الخضر لمطعم عمالها.

بتاريخ 20-11-2015 باع "محمد" كمية من القمح الذي اشتراه لأحد المزارعين وهو "عمر" الساكن ببرج بوعريرج الذي سدد له قيمة هذه البذور بموجب سفتجة بمبلغ 300000دج حالة الأجل بتارخ 15-01-2016 ، ونظرا لحاجة مخلوف للمبلغ قام بخصم هذه السفتجة لدى أحد البنوك مقابل خصم مبلغ 5000 دج.

اكتشف "عمر" أن البذور التي اشتراها من محمد بذور فاسدة وغير صالحة للزراعة أين رفع دعوى ضد "محمد" من أجل استرجاع الثمن ورد البدور إليه مع التعويض.

كما قام " محمد " ببيع منتوجه من المشمش لأحد المصانع التي تقوم بصنع مربى المشمش بمبلغ 50000 دج، أين قام صاحب المصنع باستئجار شاحنة من مؤسسة مختصة في ايجار وسائل النقل، من أجل نقل البضاعة إلى المخازن العمومية حتى لا يتلف هذا المشمش، أين تحصل من المخازن على سند الخزن.

كما قامت المؤسسة المختصة في ايجار وسائل النقل ونظرا لمخاطر الطريق بتأمين كل الشاحنات والسيارات الخاصة بها.

نظرا لحاجة "محمد" لجرار طلب من صديقه "فؤاد" البحث له عن جرار مقابل حصوله على أجرة ذلك، وهو ما حدث أين وجد "فؤاد" جرار للبيع خاص بالسيد "توفيق" أين قام بالوساطة بينه وبين السيد "محمد" لشراء جرار هذا الأخير.

**المطلوب:**

* استخرج من هذه الوقائع **4أعمال تجارية بحسب الموضوع،** مع تحديد صفته إن كان منفردا أو بحسب المقاولة، **وعملين تجاريين بحسب الشكل، وعملين تجاريين بالتبعية، وعملا مختلطا.**
* هل يمكن اعتبار "محمد" تاجرا؟ مع تعليل إجابتك.
* ما هي المحكمة المختصة محليا، والقسم المختص نوعيا في القضية المرفوعة ضد "محمد"؟ وإذا دفع "محمد" أن المعاملة التي تمت بينهما تزيد عن 100000 دج ويشترط إثباتها بالكتابة، كيف يكون حكمك لو كنت القاضي في هذه القضية؟